علاقات الدولة السعودية الثانية مع مصر العثمانية في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري

دراسة تاريخية وثائقية

د. عايض بن خَزَّام الروقي
أستاذ مشارك التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة ام القرى

ملخص البحث

البحث دراسة تاريخية وثائقية عن علاقات الدولة السعودية الثانية مع مصر العثمانيـة، خـلال النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري، وقد إعتمدت الدراسة على أكثر من عشرين وثيقة عثمانية وإنجليزية غير منشورة في مجملها .

والـدراسة تـؤكد أن علاقات الدولـة السعودية الثانية في عهد الإمام فيصل بن تركي ابـن عبدالله آل سعود، مـرت بمراحل تاريخية مختلفة ومتباينة، حيث مرت بمرحلة الشك والخـوف ومحاولـة فرض السيطرة العسكـرية على الدولة السعودية الثانية ومهاجمتها في عقر دارها ؛ وبعد معاهـدة لنـدن المعروفة والتي وقعتهـا الدولة العثمانية مع الدول الأوربية في منتصف سنة ١٢٥٦هـ/منتصـف سـنة ١٨٤٠م، تسارعت الأحداث وخرج الإمام فيصل بن تركي من معتقله في مصر وعاد إلى نجد واعاد بناء دولته، لتدخل العلاقات بين الدولة السعودية الثانية وحكومة مصر العثمانية مرحلة جديدة، حيث باتـت الثقة سائدة بين الدولتين وأصبحت الصداقة والتقدير هي السمة البارزة بين القيادتين، وزادت هذه الثقـة وهذا الدفء في علاقة الدولتين خلال فترة حكم عباس باشا الأول، وفترة حكم سعيد باشا، ثم ازدهرت هذه العلاقات وزاد نموها خلال عهد إسماعيل باشا، واستمرت إلى ما بعد وفاة الإمام فيصل بن تركـي، حيث تبادل أبنه الأمير عبدالله بن فيصل رسائل مودة وصداقة مع حكومة مصر العثمانية .

وهذا يعني في مجمله أن علاقات الدولة السعودية الثانية مع حكومة مصر العثمانية في النصـف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري قد نمت وتطورت وأصبح التعامل بين الدولتين يمثل الند للند، ويمثل التقدير والإحترام بين القيادتين، وهو على العكس تماماً عن ماكانت عليه علاقات محمد علي باشا مع أئمة الدولة السعودية .

۞ ۞ ۞

المقدمة:

لقد كانت العلاقات السياسية بين الدولة السعودية الثانية ومصر العثمانية طوال فترة حكم الإمام تركي بن عبدالله بن محمد بن سعود – مؤسس الدولة السعودية الثانية – (١٢٤٠-١٢٤٩هـ / ١٨٢٣-١٨٣٤م) تتسم بالحذر الشديد من الطرفين، وكان الإمام تركي أشد حذراً في تعاملاته مع ولاة مصر العثمانية، لذا نراه لايكثر الإتجاه غرباً لكي لايثير هؤلاء القوم، ولايتصل بهم بصورة تعكر صفو دولته ونمائها، فهو يعرف جيداً مدى حقدهم وتآمرهم عليه وعلى أسرته ودولته، ومتابعتهم له منذ تدمير الدرعية على يد ابراهيم باشا (١٢٣٣هـ / ١٨١٨م) وسعيهم المستمر للقبض عليه والقضاء عليه وعلى تحركاته [(١)]، من هنا فلن يكون الإتصال بهم ومجابهتهم مفيداً بأي حال من الأحوال، لاسيما وأنه يدرك مدى ما يحيط بدولته الناشئة من أخطار وتهديدات مختلفة، سواء من حكومة محمد علي باشا في مصر، أو من الحكومة البريطانية التي تعتبر الخليج العربي وسواحله مقاطعة بريطانية، كبلتها بالمعاهدات والإتفاقيات المختلفة، وبالتالي فإن بروز أي قوة في الجزيرة العربية مثل الدولة السعودية الثانية التي أقامها الإمام تركي بن عبدالله سوف تهدد المصالح البريطانية بشكل أو بآخر [(٢)] .

وفي يوم الجمعة آخر ذي الحجة سنة ١٢٤٩هـ أوائل شهر مايو سنة ١٨٣٤م استشهد الإمام تركي بن عبدالله يرحمه الله [(٣)]، وعاد ابنه فيصل بن تركي من القطيف والاحساء وحاصر الرياض، وظفر بقاتل أبيه وتولى الإمامة يوم الخميس الحادي عشر من شهر صفر سنة ١٢٥٠هـ يونيو سنة ١٨٣٤م[(٤)] .

ومنذ ذلك الوقت بدأت فترة حكم الإمام فيصل بن تركي الأولى التي نشر خلالها الأمن والإستقرار في ربوع نجد وبدأت الحياة تعود على الإستقرار والنمو، فقد بايعه الناس عن رضى وقناعة تامة وعن محبة صادقة له، ولدولته، وبدأت الدولة السعودية الثانية في

النمو والثبات، حيث بدأ الإمام فيصل بن تركـي في تدعيم أركان دولته وإصلاحها مـن الداخل كي تستعيد هيبتها وقوتها، وتأخذ مكانتها بعيداً عن الصراعات والتداعيات الداخلية والخارجية [٥]، وبما أن الإمام فيصل بن تركي قد جاء إلى الإمامة بعد أحداث دامية فُرضت عليه وعلى والده ودولته، فقد راح يثّـبت أركان حكمه في نجد ويتطلع إلى منطقة الاحساء التي عاد منها مكرهاً، بيد أن هذا التطلع وتلك القوة التي أصبحت عليها الدولة السـعودية الثانية أثارت شكوك محمد علي باشا في مصر، والذي كان يعتقد أن ثورة عسير ضد القوات العثمانية تتلقى الدعم والتأييد من الإمام فيصل بن تركي ودولته الناشئة [٦]، حيث تعرضت قوات محمد علي باشا في عسير والتي قادها الوالي العثماني في الحجاز احـمد باشا ومعه أمير مكة محمد بن عون على هزيمة موجعة سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م، وأرسل أهل عسـير إلى الإمام فيصل بن تركي بعض الغنائم من الخيل والسلاح [٧] .

وفي أوائل سنة ١٢٥١هـ صيف عام ١٨٣٥م أرسل والي الحجاز احمد باشا أحد عملائه من تجار البحرين السابقين ويدعى عبدالله بن مشاري، إلى الأحساء ليتـولى الـبلاد باسمه حيث سافر المذكور عن طريق مسقط ووجد كل الترحيب والمساعدة الممكنـة مـن سلطان مسقط السيد سعيد، وعند وصوله إلى القطيف أعلن أنه قدم ليتولى أمور البلاد بإسم والي الحجاز أحمد باشا، وأنه قد عُيّن في هذا المنصب من قبل والي الحجاز مقابـل أن يـدفع لـه إيجاراً سنوياً قدره ٢٠ ألف إلى ٢٤ ألف ريال نمساوي، لكن جنود الإمام فيصل بـن تركي قاموا بطرده في فترة قصيرة ولم يمكنوه من تحقيق أهدافه في المنطقة حيث أكدوا بذلك قوة وسلطة دولة الإمام فيصل بن تركي في المنطقة بصورة فاعلة، ويرى بعض المـؤرخين أن الهدف من إرسال هذا الرجل هو إبعاد الإمام فيصل بن تركي عن مساعدة أهـل عسـير وإشغاله بفتح جبهة عسكرية أخرى في أطراف دولته الشرقية، وفي نفس الوقت معرفة مدى قوة الدولة السعودية الثانية في ذلك الإقليم [٨] .

لقد دخلت علاقات الدولة السعودية الثانية ومصر العثمانية مع بداية النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري مرحلة الشك وعدم الثقة، حيث سارع والي مصر محمد علي

باشا بإرسال حملة عسكرية يقودها إسماعيل آغا – أمير لواء – ومعه الأمير خالد بن سعود بن عبدالعزيز بن محمد بن سعود، أحد أفراد الأسرة السعودية الذين أسروا في مصر إبان حملة ابراهيم باشا على الدولة السعودية الأولى، ويذهب بعض المؤرخين إلى أن محمد علي باشا قد أفرج عن دوسري ابن عبدالوهاب ابونقطة سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م وارسله الى الإمام فيصل بن تركي ليتأكد من ولائه للدولة وعدم خروجه، فأدرك الإمام فيصل ذلك البعد السياسي، وبادل الباشا بإرسال هدية قيمة مع أخيه جلوي إلى والي الحجاز احمد باشا يكن، وَسُلّمت الهدية إلى الوالي المذكور وبقي جلوي في مكة إلى حج ذلك العام ومن ثم عاد إلى الرياض [٩] .

ومع ذلك لم يغير سلوك الإمام فيصل بن تركي من أفكار محمد علي باشا العدائية وسارت الحملة العسكرية حتى وصلت إلى الرياض، وخاضت معارك دامية ونشرت الفوضى في المنطقة، وتراجع الإمام فيصل إلى الاحساء واتخذها مركزاً لعملياته القتالية، وعندما بلغته هزيمة جيش اسماعيل آغا وخالد بن سعود من قبل أهالي الفرع والخرج عاد مسرعاً إلى أرض المعركة، ودارت بينه وبينهم عدة معارك حامية وحاصرهم في الرياض، لكن التفوق النوعي في الأسلحة والعددي في الجند غيّر موازين المعركة، ولاسيما أن خورشيد باشا قد وصل بمدد كبير إلى المنطقة، حيث أثار الرعب والخوف لدى الأهالي وذكرهم بحملات ابراهيم باشا المدمرة التي لازالت آثارها باقية في النفوس وأخبارها تتداول بين الناس [١٠]، حاول الإمام فيصل بن تركي أن يسعى إلى الصلح وارسل أخاه جلوي بدية إلى خورشيد باشا عندما كان في المدينة المنورة، ولكن ذلك لم يجد شيئاً وسار القائد المصري بجيشه المخيف وسط نجد ينشر الذعر والخوف بين الناس، ووصل إلى الرياض في أواخر شهر رجب سنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م ومنها توجه إلى الخرج، وخاض معارك قتالية ساخنة مع أهل المنطقة، وحينئذ أدرك الإمام فيصل بن تركي أن الثمن سيدفعه أبناء البلاد من أرواحهم وممتلكاتهم فأرسل أحد رجاله من أهل الحوطة واسمه إبراهيم بن عبدالله بن حسين الملقب ابوظهير الى خورشيد باشا وعقد معه صلحاً يضمن سلامة أهل البلد واموالهم على ان يسلم فيصل

نفسه ويذهب إلى مصر، وفي اوائل شوال سنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٩م توجه الإمام فيصل بن تركي إلى مصر ومعه أخوه جلوي وأبن عمه عبدالله بن ابراهيم بن عبدالله، وولدا الإمام فيصل بن تركي – عبدالله و محمد – وقد تولى حراسة الإمام ورفاقه في رحلته تلك حسين اليازجي وعسكر من جيش خورشيد باشا، وعند وصوله إلى مصر أنزل في بيت وحوله حراسة دائمة من جند محمد علي باشا (١١) .

إن هذا الموقف من ولاية مصر العثمانية في تلك المرحلة يعطي دليلاً واضحاً لما ذهب إليه البحث من أن علاقات الدولة السعودية الثانية مع مصر العثمانية في بداية النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري كانت تتسم بعدم الثقة المتبادلة وأن محاولات الإمام فيصل بن تركي السلمية التي حاول التعامل بها مع ولاة محمد علي باشا وقادته كانت تصطدم بصخرة فولاذية من عدم التفاهم أو إبداء أي رغبة سلمية لتطوير هذه العلاقات إلى الأفضل .

وتسارعت الأحداث الدولية ووقعت الدولة العثمانية مع كل من بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا معاهدة لندن المعروفة في الخامس عشر من جمادى الأولى سنة ١٢٥٦هـ/الموافق للخامس عشر من يوليو سنة ١٨٤٠م والتي بموجبها أرغم محمد علي باشا على الانسحاب من الجزيرة العربية على أن يحتفظ بباشوية مصر فقط وراثة في أسرته، على أن تظل مصر ولاية عثمانية مرتبطة بالدولة العثمانية وفق قيود عدة ؛ منها دفع جزية سنوية للسلطان العثماني وتحديد الجيش والأسطول البحري، على أن تلتزم الدول الأوروبية بالدفاع عن عرش السلطان العثماني، وصيانة مضيقي البوسفور والدردنيل وعاصمة الدولة العثمانية – إستانبول – من أي اعتداء تقوم به جيوش محمد علي البرية أو البحرية (١٢) .

وتشير بعض الوثائق الإنجليزية والعثمانية إلى أن محمد علي باشا قد أبلغ القنصل البريطاني في القاهرة الكولونيل هودجز Hodges برغبته في سحب قواته الموجودة في الجزيرة العربية والمؤلفة من ثمانية الآف جندي نظامي بقيادة خورشيد باشا، وأن القيادة هناك ستسند إلى الأمير خالد ابن سعود أحد أمراء الدولة السعودية والذي سيقوم بحفظ

الأمن والأمان في نـجـد، وستكون لـه الإستقلالية في الجوانب الإقتصادية حيث يعتمد في مصروفات إمارته على الموارد الداخلية للبلاد والتي يجب أن تشمل أقليم نجد والمنـاطق الساحلية على الخليج بما فيها جزيرة البحرين التي كانت تابعة بولائها لأئمة الدولة السعودية الأولى والثانية (١٣) .

وعلى أيـة حال فقد خرجت قوات محمد علي باشا من الجزيرة العربيـة وغـادر قائده خورشيد باشا بلدة ثرمدا في أقليم الوشم ومعه كامل رجاله وعتاده الذي قـدم به من مصر قبل سنتين وبضعة أشهـر (١٤) .

لقد كان الإمام فيصل بن تركي رجلاً ديّناً ميالاً للبحث والدرس والتقشف، مطلعاً تمام الإطلاع على مـبادئ الدين الإسلامي، حافظـاً للقران الكريم، يقضـي جـل ليلـه ونـهاره في الصلاة والتهجد (١٥)، وهو رجل دولة من طراز خاص، حيث كـان حسـن المعشر في تعامله، قوياً في قراراته، مدركاً لأحوال دولته والدول المحيطة بـها، ولديه معرفة تامة بالمتغيرات الدولة في تلك المرحلة (١٦)، حينئذ طار صيته وذاعـت شـهرته بالصـلاح والولاية، والتف حوله كل الأمراء السعوديين وأبناء وأحفاد الشيخ محمد بن عبدالوهاب في مصر، وقامت بين الإمام فيصل وعباس باشا الأول بن أحمد طوسون بن محمد علـي باشـا صداقة وتبادل مودة لأنه عُرف عن عباس باشا توجهاته الإسـلامية ومعارضـته لسياسـة الإنفتاح على اوروبا التي اتبعها جده محمد علي باشا (١٧) .

لقد أدخلت معاهدة لندن السالف ذكرها علاقات مصر العثمانيـة مـع الدولـة السعودية الثانية في نمط جديد، وغيرت نظرة محمد علي باشا وخلفائه تجـاه أئمـة الدولـة السعودية، ومنهجهم السياسي والديني، حيث يرى البعض أن إبراهيم باشا بن محمد علـي باشا الرجل القوي في مصر حينذاك هو الذي سمح للإمام فيصل بن تركي بالعودة إلى بلاده وبارك لـه الإمامة والزعامة فيها (١٨)، والرأي الراجح لدى بعض المؤرخين هو أن عبـاس

باشا الأول الذي كان مهيأ لولاية العهد وتولي الأمور في مصر بعد عمه إبراهيم باشا كـان العقل المدبر والمساعد الأول لعملية تريب الإمام فيصل بن تركي من مصر ومسـاعدته في العودة إلى بلاده، وهناك تقرير للسفارة البريطانية في إستانبول أشار إلى دور عباس باشـا الأول في إخراج الإمام فيصل بن تركي من مصر، وقد أشار سـمو الأمير مساعد ابـن عبدالرحـمن في رواية شفوية عن عمته بنت الإمام فيصل بن تركي أن والدها كان يهدي الخيول إلى عباس باشا، ويقول هذا صديقنا وساعدنا في الخروج من مصر [١٩] .

ويذهب بعض المؤرخين إلى تأكيد تلك المعلومات وإلى أن عباس باشا بن طوسـون باشا كان كثير التردد على الإمام فيصل بن تركي في بيته في مصر وكان يأنس به ويرتـاح إليه رغم أن عباس باشا لم يكن في منصباً قيادياً حينذاك لوجود جده محمد علي باشا وعمـه إبراهيم باشا، لكن الثقة والصداقة حينئذ بلغت ذروتها بين الرجلين، وفي أحد الأيـام كـان الحديث يدور حول نجد وحوادثها وهروب خالد بن سعود من مواجهة عبدالله بـن ثنيـان الذي إستولى على نجد دون موافقة محمد علي باشا وحكومته، فقال الإمام فيصل بن تركـي لعباس باشا لو تفضل أفندينا بمساعدتنا على الرجوع إلى نجد لأمكننا الاستيلاء عليها وطرد المتغلب منها وبذلك نؤكد ولاءنا ومحبتنا لحكومة محمد علي باشا، فمال عباس باشا لتحقيق رغبته، ووعده خيراً، طالباً منه كتمان الأمر في الوقت الحاضر، وبعد أيام قال عباس باشـا للإمام هل لازلت تؤمل ذلك الأمل في العودة إلى نجد ؟ قال إذا تفضل أفندينا بذلك ؛ قـال لا يكون إلا خيراً ثم أن عباس باشا جهز جيشاً واعد عليه ما يلزمه وجعله خـارج الـبلاد مسافة نحو ساعة وأرسل إلى فيصل وقال إن الجيش مجهز بالمكان الفلاني فإذا مضى شطر من الليل فاخرج ولا تتوانى في سيرك فإني أخشى عليك الطلب وقد أوصيت الحارس أن يتغيب وقت خروجك وهكذا عطف الله عليه قلب هذا الشاب فجعله سبباً لخلاصه ولم يتجاسـر عباس على ذلك إلا لأنه علم أنه لم يبقى لهما علاقة في بلاد العرب ؛ وهكذا سـار فيصـل وأخوه جلوي وإبناه عبدالله ومحمد وأبن عمه عبدالله بن إبراهيم فواصلوا سيرهم حثيثاً وبعد

يومين علم محمد علي باشا بربهم فأرسل وراءهم خيلاً وجيشاً وركب معهم عباس باشا نفسه فلم يقفوا لهما على أثر فرجعوا دون العثور عليهم [٢٠] .

وكان الوالي العثماني في جدة عثمان باشا مدركاً لهذه الأمور ولهذه التحولات في علاقة محمد علي باشا وحكومته في مصر مع أئمة الدولة السعودية الثانية فسارع بإرسال رسالتين إلى الصدارة العظمى في الأستانة إحداهما بتاريخ ٧ صفر سنة ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م والأخرى بتاريخ ١٥ صفر سنة ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م، وقد شرح في الرسالتين الأحوال السياسية في نجد وما وصلت إليه من خروج خالد بن سعود من الإمارة وتولي عبدالله بن ثنيان بدلاً منه، وأشار الوالي العثماني في رسالتيه تلك إلى الأخبار التي وصلته من مصر عن خروج الإمام فيصل بن تركي من السجن وتوجهه إلى الجزيرة العربية، ربما عن طريق الشام وربما عن طريق المدينة المنورة، مؤكداً على أن الإمام فيصل بن تركي هو الرجل الأفضل والأقوى لتولي زمام الأمور في نجد لمحبة الناس له ولتطور العلاقة بينه وبين حكومة محمد علي باشا في مصر، والوالي العثماني من هذه المنطلقات يرى أن تسند له إمارة نجد فهو أهل لذلك وسيكون مخلصاً للدولة العثمانية وولاتها ولن تظهر منه أي بوادر للعصيان، ولتأكيد هذه الرؤية أشار الوالي المذكور إلى انه سيتجه شخصياً للمدينة المنورة لإجراء ما تقتضيه الأمور والإطلاع عن كثب على هذه المتغيرات السياسية، وسيعطي التصور الكامل لعاصمة الدولة العثمانية في إستانبول دون إبطاء أو تأخير كما يقول [٢١] .

ولقد أدرك رجال الدولة العثمانية في العاصمة إستانبول تَغيّر العلاقات بين محمد علي باشا وحكومته في مصر وبين أئمة الدولة السعودية الثانية، ولا سيما مع الإمام فيصل بن تركي الذي إستطاع الخروج من معتقله في مصر والعودة إلى نجد، حينئذ عُرض الأمر على مجلس أحكام العدلية والذي تدارس الموضوع من جميع جوانبه على ضوء ما وصل إليهم من الوالي العثماني في جدة وعلى نتائج الزيارة التي قام بها صاجلي زاده مصطفى

أفندي إلى نجد والتي حمل خلالها رسالة من السلطان العثماني إلى عبدالله بن ثنيان، الذي آلت إليه الأمور في نجد، وكانت الرؤية التي وصل إليها مجلس أحكام العدلية تتمثل في مجملها بعدم التسرع في اتخاذ القرار سواءً مع عبدالله بن ثنيان أو مع فيصل بن تركي، مع الإشارة صراحة إلى أهمية التعامل مع الإمام فيصل بن تركي وعدم إثارته ضد الدولة العثمانية ومحاولة إرضائه ولو بالمماطلة والتسويف حتى تتضح المواقف جلياً، وتعرف توجهات الإمام فيصل بن تركي ومواقفه تجاه الدولة العثمانية (٢٢) .

أما الوالي العثماني في جده فقد عرف الأسباب الكامنة وراء هروب الإمام فيصل بن تركي من معتقله في مصر عن طريق صالح أفندي – باش كاتب خزينة جدة – وبشكل سري، كما يقول في رسالته التي بعثها إلى محمد علي باشا بتاريخ ١١ رجب سنة ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م ؛ مؤكداً أن في تلك الأوضاع والأعمال – سبب وحكمة – كما قال، وقد أوضح الوالي العثماني في رسالته تلك كامل المعلومات التي وصلته عن تحركات فيصل بن تركي في نجد وإنتصاراته المتتابعة والقضاء على عبدالله ابن ثنيان، وبسط نفوذه على نجد، ومع ثقة الوالي العثماني في الإمام فيصل بن تركي إلا أنه أظهر شيئاً من الخوف والريبة في إتساع نفوذه وإعادة بناء دولته بصورة قوية، وهو ما يخالف السياسة المعروفة التي يتبعها محمد علي باشا مع أئمة الدولة السعودية، وقد أبدى الوالي العثماني إستعداده لمحاربة الإمام فيصل بن تركي عند الحاجة لكنه أشار بوضوح إلى حاجته الماسة إلى الجنود والذخائر والنقود، ولا سيما أن ولايته لم تتلق أياً من ذلك طوال السنتين الماضيتين كما يقول، وما لديه من هذه المؤن يكاد لا يحافظ على منطقة الحجاز، فكيف يستطيع الذهاب إلى نجد ومواجهة الإمام فيصل ابن تركي وقوته الفتية (٢٣) .

وقد ناقش أحد المؤرخين كيفية خروج الإمام فيصل بن تركي من مصر من خلال المعطيات المختلفة والمعلومات المتوفرة في المصادر والمراجع وحدد بشكل واضح الآراء المختلفة ومرتكزاتها مؤكداً أن الأرجح في كل ذلك هو خروج الإمام فيصل بن تركي وأبنائه

من مصر إلى نجد بعلم كامل من والي مصر محمد علي باشا، لأن المصلحة السياسية حينذاك تقتضي إطلاق سراحه، وبناء علاقات جديدة مع الإمام فيصل بن تركي ودولته الناشئة [٢٤].

ويرى البعض من المؤرخين أن حكومة محمد علي باشا في مصر ستكون المستفيدة الأولى من عودة الإمام فيصل بن تركي إلى نجد، وبالتالي فهي لن تخسر شيئاً، لأنها لن تمده بالمال والعتاد والرجال كما فعلت مع خالد بن سعود، وإذا استطاع فيصل بن تركي القضاء على عبدالله بن ثنيان فهو في مصلحتها وإذا لم يتحقق له شئ فهذا لن يضير حكومة محمد علي باشا في شئ [٢٥].

ومهما كانت الأسباب والوسائل والأهداف في خروج الإمام فيصل بن تركي من معتقله بمصر فقد قدم الإمام فيصل بن تركي من مصر ومعه أولاده وأخوه جلوي وابن عمه عبدالله بن إبراهيم وفي صحبته بعض رجاله من الروقة من قبيلة عتيبة منهم محمد بن مروي وخزام الهرار من ذوي ثبيت [٢٦]، ووصلوا إلى حائل فاستقبلهم اميرها عبدالله بن علي بن رشيد، وقدم لهم المال والرجال وكل مايحتاجونه من دعم ومساندة وبذل لهم كل ما يستطيع تقديمه من تأييد مادي ومعنوي، ثم تقدم الإمام فيصل بن تركي بجيشه وقواته إلى بلدة الكهفة جنوب حائل والتقى هناك بمندوب أهالي عنيزة عبدالعزيز بن عبدالله ابابطين الذي قدم له البيعة والولاء والسمع والطاعة بإسم أهالي عنيزة، فسار الإمام فيصل إلى القصيم ومعه عبدالله بن علي بن رشيد وأرسل فرقة من جيشه بقيادة أخيه جلوي وعبيد بن رشيد إلى قبائل مطير التي يقودها محمد بن فيصل الدويش، وعندما وصل الإمام فيصل إلى القصيم خرج منها عبدالله بن ثنيان متراجعاً إلى الرياض وأعلن أهالي ثادق ولاءهم للإمام فيصل بعد أن دخلها جلوي بن تركي وعبيد بن رشيد، وبعد أن مكث أكثر من شهر في مدينة عنيزة سار الإمام فيصل بن تركي ورجاله إلى الرياض، ونزلوا في طريقهم ببلدة شقراء حيث أعلن أهل الوشم واهل سدير ولاءهم للإمام فيصل بن تركي، ثم تقدم الإمام بقواته

إلى بلدة سدوس ومنهـا إلى منفوحـة ثم ضرب الحصار على ابن ثنيان داخـل قصـره في الرياض لأكثـر مـن عشـرين يوماً [٢٧]، وفي الثاني عشـر مـن جمـادى الأولى سـنة ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م استعاد الإمام فيصل بن تركي مدينة الرياض وبـدأ في تدعيـم اركان دولتـه [٢٨]، وسار في علاقاته مع حكومة مصر العثمانية بمنهج سلمي، ونمط سياسي فريد، فلم يسع إلى الإصطدام بهم أو إثارتهم، لكنه انصرف لبناء دولته والمحافظة على أمنـها واستقرارها، محاولاً أن يصبغ علاقات دولته الخارجية بصبغة السلام وحسـن الجـوار، ولم يعكر هذا التوجه إلا تحركات أمير مكة محمد بن عون الذي وصل إلى القصيم في أوائل سنة ١٢٦٣هـ/١٨٤٧م، وحامت حوله وحول تحركاته كثير من الشائعات، فالبعض اعتقد أن خروج ابن عون إلى القصيم كان بإيعاز من حكومة مصر العثمانية، وهذا هو الأقـرب لأن جيشه قد ضم كثيراً من عساكر الترك من مكة والمدينة، كما انضم لـه خالد بـن سـعود كتأكيد على اهمية هذه التحركات وانها بايعـاز من الجناب العالي في مصر كما يعـرف حينذاك [٢٩] .

ويذهب بعض المؤرخين إلى أن تحركات محمد بن عون تلك كان مصدرها تعاونه مع بعض رؤساء أهل القصيم الذين كانوا لديه في مكة وزينوا لـه التوجه إلى نجد، واظهـروا لـه الإخلاص وانهم سيتعاونون معه ضد الإمام فيصل بن تركي الذي لن يخرج من الرياض ولن يجرؤ على مجابهة امير مكة وقوات الدولة [٣٠] .

وعندما علم الإمام فيصل بن تركي بوصول قوات محمد بـن عـون إلى القصـيم استنفر قواته للغزو، لكن ابن عون ارسل إلى الإمام فيصل ابن عمه عبدالله بن لؤي وطلـب الصلح من الإمام، فأرسل لـه الإمام فيصل أخاه عبدالله بن تركي ومعه اربع مـن الخيـل وثـمان من الإبل العمانيات ومع ذلك رد مـحـمد بن عون هذه الهدية، فشعر الإمـام فيصل بصعوبة الموقف وتحرك بقواته إلى الوشم وهناك التقاه عبدالله بن لؤي مـرة أخـرى وناشده السعي إلى المسالمة والمصالحة فكتب الإمام فيصـل إلى محمد بن عون الخطاب التالي

نصه : " ... أن لك عندنا الإجلال والسماحة والاحتمال وقولك مقبول، وماطلبت فهـو مبذول بشرط أنه ليس لك في رعيتنا نهي و لا أمر، لا في القصيم ولا في العربان ولا غيرهم، وإنك تدفع الينا ما وصل اليك من مراسلات أهل نجد وخطوطهم ..." [٣١]، وتم الصلح بين الإمام فيصل بن تركي ومحمد بن عون على أن يؤدي الإمام للدولة العثمانية رسماً سـنوياً مبلغه ثمانية الآف ريال دليلاً على تبعيته للحكومة العثمانية وواليها في مصر، وقـد وافـق الإمام فيصل على ذلك إكتفاءً لشرورهم وحقناً لدماء ابناء دولته، وقدم الهدايا لأمير مكـة محمد بن عون، الذي عاد الى بلده في منتصف رجب سنة ١٢٦٣هـ/١٨٤٧م [٣٢] .

ورغم هذه الحملات العسكرية التي أوصلت علاقة الدولة السعودية الثانيـة مـع مصر العثمانية الى مرحلة الصدام المسلح، إلا أننا نرى أن أمير مكة محمد بن عـون يرسـل احد رجاله واسمه علي الى المقيم البريطاني في بوشهر في اوائل عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م، ومعه رسالة خطية يؤكـد فيها ولاء الإمام فيصل بن تركي للدولة العثمانيـة، ويشـير في رسالته تلك إلى أن الإمام فيصل يدفع لخزينة السلطان خراجاً سنوياً مقداره ١٧٠٠٠ ريال عن المنطقة، ويرجو في رسالته عدم المساس بأملاك وحدود الدولة السـعودية [٣٣]، وهنـا مكمن الغرابة والتناقض بين مايشاهد على ارض الواقع من تحـرك الجيـوش والحمـلات العسكرية للقضاء على الدولة السعودية الثانية، وبينما يكتبه أمير مكة للساسة البريطـانيين، ولعله في ذلك يريد ان يحقق لسيده في مصر مكتسبات وأمجاد حققها السعوديون بـدمائهم وارواحهم، وليت ان الولاة العثمانيين في الحجاز وفي مصر تنبهوا للخطر الحقيقـي وهـو الإستعمار البريطاني ووضعوا ايديهم في ايدي الإمام فيصل بن تركي ضد هؤلاء القوم، لو تم ذلك لتغير وجه التاريخ الحديث حينذاك .

في هذه الفترة الزمنية كانت القوى العقلية لدى محمد علي باشا قد ضعفت وتـولى الحكم بدلاً منه ابنه ابراهيم باشا في منتصف عام ١٢٦٣هـ/ابريل ١٨٤٧م، لكنه مات في

شهر ذي الحجة عام ١٢٦٤هـ/ العاشر من نوفمبر عام ١٨٤٨م، وتولى الحكم بعده ابـن اخـيه عـباس باشا الأول ابن احـمد طوسون بن مـحـمد علي باشـا وذلـك في السابع والعشـرين من ذي الحجـة سـنة ١٢٦٤هـ/الرابع والعشرين من نوفمبر سـنة ١٨٤٨م [٣٤] .

ومع أن أحد المؤرخين يذهب إلى أن محمد علي باشا قد أرسل حـملة عسـكرية بقيادة عباس باشا الأول إلى نجد وان مصيرها كان الفشل [٣٥]، إلا أن هذه الرواية لم توردها المصادر المعاصرة حينذاك، بل كادت أن تتفق المصادر والمراجع التاريخية على أن فترة حكم عباس باشا الأول، كانت أزهى الفترات التاريخية لتطور العلاقات السياسية بـين الدولـة السعودية الثانية وحكومة مصر العثمانية، ويؤكد أحد المؤرخين الغربيين أن عباس باشا هـو الذي ساعد الإمام فيصل بن تركي على الهرب من معتقله في مصر [٣٦]، في حين ذكر جورج أوغست والين " أنه خلال رحلته إلى حائل قابل في الطريق رجلاً أسمه بشير قال أنه من عبيد عباس باشا كان متوجهاً إلى مصر مع مجموعة من الخيل اشتراها لسيده من حائل، كما التقى في نفس الوقت مجموعة من رجال الإمام فيصل في طريقهم من القاهرة إلى الرياض برئاسـة شخص يدعى حازم وكان معهم عبداً آخر لعباس باشا متوجهـاً إلى نـجد لشراء فـرس مشهور " [٣٧]، ويذهب البعض إلى أن فترة حكم الإمام فيصل ابن تركي الثانيـة شـهدت إستقلالاً داخلياً وهدوءاً كبيراً في العلاقات الخارجية، وأن الإمام فيصل قـد أدرك أخطـار الإصطدام بالدولة العثمانية في الأستانة أو بواليها في مصر، حينئذ أجتنب الإصـطدام بـهـم وكسب ثقتهم في دولته، ولم يعد لهم أي نفوذ عليه في دولته بأي شكل من الأشكال، بـل كاد أن يتعامل معهم الند للند، وتبادل معهم الثقة والإحترام [٣٨] .

لقد عُرف عن عباس باشا الأول قوة إيمانه وتعصبه الديني، وإزدرائه للتربية الأوروبية، لذا تضاءل النفوذ الفرنسي في مصر خلال عهده، من هنا نستطيع أن نعرف السبب الحقيقي لتحامل كثير من المؤرخين الفرنسـيين على عباس باشـا الأول وفترة

حكمه [٣٩]، وحينئذ نستطيع أن نذهب مع الرأي القائل أن نمو العلاقات وتحسنها مع الدولة السعودية الثانية إنما كان إنعكاساً لمنهج وشخصية عباس باشا الذي عَرَف أئمة الدولة السعودية الثانية عن قرب، وعـرف منهجهم الدينـي وصفاء عقيدتم الإسلامية وأنـهم دعاة سلم ومحبة ولا سيما بينهم وبين الدول الإسلامية المـجـاورة لـهـم .

ولم يحدث ما يعكر صفو العلاقات السياسية بين الدولة السعودية الثانية وحكومة مصر العثمانية طوال السنوات الأربع الأولى من حكم عبـاس باشا الأول، وفي سنة ١٢٦٨هـ/١٨٥٢م قدم إلى المدينة المنورة عساكر كثيرة من مصر، وصاحب قدومها إشاعات كثيرة بأن هذه القوة ستتجه إلى نجد، وزاد من تأكيد تلك الأخبار أن بعض أفراد هذه القوة ومعها بعض رؤساء القبائل قد شنوا غارتين عسكريتين على عالية نجد، حيث هاجـموا ابن سقّيان وقبيلته على الفوارة، ثم هاجموا قبيلة العضيان من الروقة على ماء الدفينة في شهر رجب سنة ١٢٦٨هـ/١٨٥٢م، حينئذ أعلن الإمام فيصل بن تركي الجهاد وخرج بجيشه إلى أن نزل بلدة المجمعة في إقليم سدير، غير أن الأخبار جاءت إلى الإمام فيصل بأن عباس باشا قد جهز عساكر من مصر ووجهها إلى بلدان عسير، وأنه أمر على عساكره في المدينة المنورة كي يلحقوا بم (٤٠)، هنا أدرك الإمام فيصل أن هذه الحملات ليست موجهة لدولته، فعاد لعاصمته وأذن لجيشه أن يعودوا لبلدانم، ومع ذلك فإن الإمام فيصل قد أبدى تعاطفاً واضحاً مع أهل عسير في إنتصارهم على العساكر المصرية سنة ١٢٦٩هـ/١٨٥٣م، وقبل منهم الهدية التي أرسلوها لـه بعد هذا الإنتصار، وبارك لهم هذا النصر الكبير [٤١] .

وفي الثامن عشر من شوال سنة ١٢٧٠هـ / الرابع عشر من يوليو سنة ١٨٥٤م قُتِل عباس باشا الأول بن أحمد طوسون محمد علي باشا، وتولى الحكم بعده عمه سعيد باشا بن محمد علي باشا، والذي كان صاحب ثقافة غربية على النقيض تماماً من ابن أخيه عباس باشا الأول [٤٢]، وكانت العلاقات مع الدولة السعودية الثانية طوال فترة حكمه تتسم بالهدوء والسكينة، ولم تورد الوثائق والمصادر التاريخية شيئاً جديداً عن هذه العلاقة، اللهم

تلك الزيارة التي قام بـها سعيد باشا إلى الحجاز، حيث بدأت رحلته في الحادي عشر من رجب سنة ١٢٧٧هـ/١٨٦١م، ووصـل إلى مينـاء الوجه ومنه براً إلى المدينة المنورة، ثم عاد إلى ميناء السويس في السابع عشر من شهر شعبان سـنة ١٢٧٧هـ/١٨٦١م، والملفت للنظر هنا أنه إستقل الباخرة المسماة – نجد – [٤٣]، فهل كانت تيمناً بتلك البقعة من الجزيرة العربية، أم تأكيداً لأهمية هذه البقعة ومحاولة تثبيت تبعيتها للدولة العثمانية .

لقد تطورت العلاقات بين الدولة السعودية الثانية وحكومة مصر العثمانية في فترة حكم إسماعيل باشا بن إبراهيم باشا بن محمد علي باشا والذي تولى الحكم في مصر بعد وفاة عمه سعيد باشا في شهر شعبان سنة ١٢٧٩هـ/شهر يناير سنة ١٨٦٣م، وأستمر في الحكم حتى خُلع في الثالث والعشرين من شهر رجب سنة ١٢٩٧هـ / السادس والعشرين من يونيو سنة ١٨٨٠م، وقد كانت علاقات مصر بشكل عام في عهد إسماعيل باشا تتسم بالمودة وحُسن التعامل، حتى إن ذلك النهج أصبح سائداً بين مصر وعاصمة الدولة العثمانية، ونتيجة لهذه السياسة أصدر السلطان العثماني فرماناً جديداً بتاريخ ٥ صفر ١٢٨٤هـ/٨ يونيو ١٨٦٧م يخول إسماعيل باشا وخلفاؤه من بعده لقب " خديو " ومعناه – الحاكم أو السيد – وقد سَمَا به هذا اللقب سموا كبيراً فوق مرتبة الوالي أو الحاكم، ولاسيما أنه أول من حصل على هذا اللقب من حكام مصر العثمانية [٤٤] .

وتبادل الأمير عبدالله ابن الإمام فيصل بن تركي الرسائل مع أمير مكة المكرمة الشريف عبدالله بن محمد بن عون مؤكداً لـه حسن العلاقة مع الدولة العثمانية في إستانبول ومع حكومة إسماعيل باشا في مصر وعلى إلتزام الدولة السعودية باتفاقياتـها مع الدولة العلية العثمانية، ومؤكداً لـه أن كل نجد وأهلها وطوارفها هي رعية للدولة السعودية الثانية بقيادة الإمام فيصل بن تركي، وأن الهدف الأساسي هو الحفاظ على الأمن والأمان وعلى أرواح الناس ومصالحهم وهي من مهمات الدولة التي لن تسمح بأي حال من الأحوال بظهور ذلك أو استغلال التسامح والإفساد في الأرض، ومن أجل ذلك لابد من أن تكون

الثقة متبادلة بين الجانبين في نجد والحجاز، لأن البادية في تلك الجهات قد ألفوا السلب والنهب والإساءة للحجاج والمسافرين ولابد من تأديبهم وإعادتهم إلى الطاعة دون إستغلالهم وإثارتهم ضد هذا أو ذاك (٤٥)، وهذه الرسالة من الأمير عبدالله بن فيصل إلى الشريف عبدالله بن محمد بن عون تؤكد على نمو العلاقات بين الدولة السعودية الثانية وحكومة إسماعيل باشا والتي يمثلها الشريف ابـن عون في مكة، وان التعامل بين الجانبين صار بمثابة الند للند، ولم تكن هناك تلك التبعية المطلقـة التي كان يرغب ولاة الدولة العثمانية في مصر والحجاز في فرضها على الدولة السعـودية الثانية، وهذا تأكـيد لما ذهب إليه البحث من تطور العلاقات بين الجانبين ونـموهـا كـمـاً وكيـفـاً.

وقد إنعكست شخصية إسماعيل باشا على مسار العلاقات بين الدولة السعودية الثانيـة وحكومة مصر العثمانيـة، حيث إستهـل ولايته بإرسال خطابه رقم ٤ وتاريخ ٧ جـمادى الأولى سنة ١٢٨٠هـ/١٨٦٤م ونصه :

" أمر كريم إلى افتخار ذوي العلا والمد الأمير الشهير الشيخ فيصل أمير ولايات نجد منطوقه بعد اهدي التسليمات اللائقة والتحيات الفائقة انه بأسعد وقت منه بشر السرور وأوفى زمان يفي بالوعد في كل الأمور، قد وردنا مكتوب جنابكم المؤرخ ١٢ ذي الحجة ١٢٧٩هـ الذي صار عندنا كأبـهى تحية فقابلناه بالقبول على أحسن نية، حيث علمنا مما انطوى عليه بأنكم على المودة السابقة واستجلاب استمرارها على العهود الواثقة، فحصل عندنا الممنوية الزائدة واستفدنا من هذا المشروح حسن الفائدة الذي جنابكم طيبين، بجد سائرين في مساعي الرضى حسن السير وحيثما أن الاستمساك بسنته ﷺ من اعظم وصية، فإقتداء بما ورد في حديثه الشريف وتأكيد للوارد اللطيف مرسول مع حامل هذا أشياء على قبول الهدية موضح بيانـها في كشف طيه، قصداً لقبول إستلامها على وجهها، ذكر السلام ختام " (٤٦) .

وشمل كشف الهدايا المشار إليه والمختوم بختم رياض باشا وصحبة محمد العتيبي سبعة عشر صنفاً منها : خيمة كاملة باسطوفة حرير، وكنبة للجلوس باسطوفة حرير، وسرير نوم من نحاس اصفر عال، وفرش لـه وألحفة قصب، وسرج فضه مطلي بالذهب كامل، وسيف ذهب بقطان قصب، وبندقية بطقم ذهب، وزوج طبنجات بطقم ذهب، وغيرها [٤٧] .

لقد باتت الثقة متبادلة في علاقات الدولتين – حكومة مصر العثمانية والدولة السعودية الثانية – فعند قيام الإضطرابات في اليمن والحجاز عام ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م لجأ الباب العالي إلى والي مصر إسماعيل باشا للاستعانة به في إخماد هذه الإضطرابات، فأعدت مصر قوة حربية قوامها ٥٤٤٤ جندياً من المشاة والفرسان غير النظاميين " الباشبوزق " مزودة بأربعة مدافع جبلية تحت قيادة إسماعيل صادق بك [٤٨]، وإلى جانب هذه القوة أرسل إسماعيل باشا والي مصر العثمانية رسالة محبة وصداقة إلى الإمام فيصل بن تركي امير ولايات نجد، ومما جاء في تلك الرسالة ما نصه " صاحب المعالي والمفاخر والمجد حضرة الأمير فيصل أمير ولايات نجد زيد اقباله غـب إهـداء تسليمات زهية زاهرة واسداء تحيات بية باهرة تبلغها هذه النميقة المعلنة باكيد المحبة والمراسلة المنبأة عن خالص الصحبة فالباعث لتحريره هو الإبتداء بما يجب من المعلومية بصحتكم والثاني الاعلام بما نعلم انه بالمكاتبة عنه تنتز همتكم المعلومة إلى تلقيه والسعي في مقتضياته بما لا يمكن استقصاؤه بالوصف وهو كما لا يخفى حضرتكم ما حلّ بجهة اليمن من تمرد بعض الأشقياء وما تجمعوا عليه من العبث والفساد وسلب الراحة والآمنين ومن المقرر المعلوم ان درء المفاسد مقدم على جلب المصالح وتلك الجهة وإن لم تكن تحت حكومة هذا الطرف لكن بالنظر لوصلة الارتباط بالدولة العلية يجب الإجتهاد من كل طرف بحسبما يمكن في تأديب من تعدى وبغى وسلك سبيل الضلال وغوى هذا فضلاً عن أن إتحـاد الامم الإسلامية هو مما يعضد أمورها وواجب على الجميع الاتفاق في ردع الأشرار والأشقياء وانقيادهم إلى طريق الرشد لإحلال الأمن العام ودوام الراحة للرعايا وبداعي هذا المهم الضروري سيرسل من هذا الطرف مأمور مخصوص

وعساكر لقمع هذه الفتنة وإخماد نيران تلك الحركة الغير مرضية ومن القديم مأكد ومثبوت انتساب حضرتكم لمحبة الجهة المصرية والقيام بقضاء ما يلزم لها من الأشغال فزيادة لاظهار ذلك اردنا احاطة حضرتكم بما حصل به الشروع من هنا وغاية المأمول ان ما يلزم الى العساكر المرسلة من هذا الطرف من المساعدات من جهة جنابكم سواءً كان في تسهيل امورهم او قضاء لوازمهم يصير اجراءه بوقته وما يبرز من هممكم في هذا المقصد المستحسن يكون داعياً لظهور ثمرات اجتهادكم واعلان نسبة المحبة المأكدة من السابق لهذه الجهة هذا ما لزم اعلام حضرتكم به والسلام تحريراً في ٢٥ شهر الحجة ١٢٨٠هـ " [٤٩] .

إن هذا الخطاب يعبر في ذاته عن التقدير والإحترام الذي أصبح معلماً بارزاً في علاقات حكومة مصر العثمانية مع الدولة السعودية الثانية وهو ما ذهب إليه البحث في أن هذه العلاقة مرت بـ مراحل شدٍّ وجذب، وضعفٍ وقوة، وثقةٍ وعدم ثقة، لتتجلى الثقة هنا ومن خلال تلك الرسالة التي بعثها خديوي مصر إسماعيل باشا بن إبراهيم باشا بن محمد علي باشا إلى الإمام فيصل بن تركي بن عبدالله ابن محمد بن سعود وبإستقراء هذه الرسالة يتبين بما لا يدع مجالاً للشك أن حكومة مصر العثمانية بدأت تتعامل مع الدولة السعودية الثانية مثل بـ مثل وسواءً بسواء، حيث إعتبرتا من الأمم الإسلامية التي يجب أن تتعاون في ما بينها وأن يعضد بعضها بعضاً، لا سيما أن هناك محبة صادقة بين الدولتين كما تؤكد تلك الرسالة .

ومع أن الجناب العالي في القاهرة بات في قلق واضح من خلال ما ظهر في رسائله المتتابعة إلى قائد الحملة المتجهة إلى الحجاز إسماعيل صادق بك، فمرة يبلغه بتعيين الميرلوا صبري باشا قائداً للحملة العسكرية في عسير بأمر من السلطان العثماني [٥٠]، وأخرى يطلب فيها العودة إلى مصر بأسرع ما يمكن عند إنتهاء مهمة عسير [٥١]، إلا أنه لم يتطرق إلى الوضع السياسي أو الأمني في نجد، كما لم يتطرق إلى شئون الدولة السعودية الثانية وإلى

شئون قادتنا .

لقد نمت العلاقة السياسية بين مصر العثمانية والدولة السعودية الثانية في هذه المرحلة، وبات التكلف مرفوعاً بين القيادتين، والود الصادق والمحبة الخالصة هي المظهر الحقيقي لعلاقة الدولتين وقيادتـهما، وهذا ما يبرزه الأمر الكريم المرسل من إسماعيل باشا والي مصر برقم ٦ وتاريخ ٣ جمادى الآخرة سنة ١٢٨١هـ/١٨٦٥م وهذا نصه: " أمر كريم إلى الشيخ فيصل أمير نجد

ورد إلينا مكتوبكم المتضمن صميم الفؤاد وخالص المحبة والوداد فصرنا ممنونين بتلاوته مما حوته لطيف عبارته ومحاسن طلاوته، وقد رغبتم الإشارة من طرفنا إلى حضرتكم عند لزوم شئ، لأجل الإرسال إلينا هذا، ولا تكليف بيننا في مثل ذلك، وإن شاء الله تعالى في المستقبل عند لزوم شئ نخبر جنابكم والمأمول منكم أن تكونـوا أيضاً كذلك وتفيدونا بما يلزم لكم بذا الطرف وان تدوم المودة بيننا، ودمتم في صحة وهناء " (٥٢) .

هكذا إذا وصلت العلاقة بين الدولتين إلى أفضل مراحلها من الثقة المتبادلة والإحترام المتبادل، وهو ما يؤكد اتجاه البحث في أن عهد إسماعيل باشا وآخر عهد الإمام فيصل بن تركي هو العهد الذهبي لهذه العلاقـة القائمة على الصفاء والإحترام وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدولة الأخرى، وهذا ما أكدته الوثائق المشار إليها، التي أبرزت النمط الجديد والسلوك المختلف لولاة مصر العثمانية تجاه أئمة الدولة السعودية الثانية، وهو على النقيض تماماً عن ما كان معروفاً خلال فترة محمد علي باشا وإبراهيم باشا

لقد كان الإمام فيصل بن تركي ذو شخصية قيادية متميزة، وصاحب حنكةٍ سياسية، عركته الأحداث، وعصرته التجارب والأزمات، وتعايش مع المتغيرات الدولية المحيطة بدولته، من هنا كان على إستعداد للتعامل السلمي مع الدول المجاورة ولا سيما مع الدولة العثمانية ومع حكومة مصر العثمانية التي خاضت معها الدولة السعودية تجارب مختلفة، من هنا كان إدراكه للتعامل معها سلمياً وعدم معاداتا أو الإصطدام بـا، بل والموافقة على إعلان التبعية الأسمية للدولة العثمانية، ودفع مبلغ من المال كل سنة إليها تعبيراً عن تلك

التبعية (53) .

وعندما إنتقل الإمام فيصل بن تركي بن عبدالله بن محمد بن سعود إلى جوار ربه في الحادي والعشرين من شهر رجب سنة 1282هـ/ الحادي عشر من نوفمبر سنة 1865م (54)، فقدت الدولة السعودية الثانية بموته شخصية قيادية فذة، فقد كان يرحمه الله ذو أخلاق شريفة ومكارم حميدة، وكان عادلاً في الرعية، حليماً حكيماً محباً للعلم وطلابه، موقراً للعلماء كثير الخوف من الله، أحبته الرعية لعفته ودينه وشجاعته وعدله وإنصافه (55)، رثاه الشيخ العالم العلامة أحمد بن علي بن حسين بن مشرف بقصيدة منها :

على فيصل بحر الندا والمكارم
بكينا بدمع مثل صوب الغمائم
إمام نفى أهل الضلالة والخنا
بسمر القنا والمرهفات الصوارم
فكم فل من جمع لهم جاء صائلاً
وأفنى رؤساً منهم في الملاحم
إلى أن أقيم الدين في كل قرية
وأصبح عرش الملك عالي الدعائم
مناقب جود قد حواها جبلة
فحاز الثناء من عربها والأعاجم
تغمده المولى الكريم برحمة
وأسكنه الفردوس مع كل ناعم (56)

وقد أعطتنا الوثائق تأكيدات واضحة على إستمرار العلاقات الحسنة بين الدولة السعودية الثانية وحكومة مصر العثمانية، أثناء تولي الأمير عبدالله بن فيصل بن تركي لشئون الدولة السعودية الثانية بعد وفاة والده، فقد كتب الأمير عبدالله بن فيصل بن تركي رسالة إلى الجناب العالي في مصر، ومع أن تلك الرسالة ليست مؤرخة، إلا إن قراءتنا وتحليل

عباراتنا تبين بوضوح وإلى حدٍّ ما تاريخ إرسالها، فهي تشير في بدايتها إلى : " مقام الأفخم ... الخديوي المعظم أيده الله بالنصر والفتوح ... " [٥٧] ولقـب الخديوي حصل عليه إسماعيل باشا من شهر صفر سنة ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م كما عرفنا في ثنايا البحث، ثم أشارت الرسالة إلى وصول لويس بيلـــي Lewis Pelly المقيم البريطاني في الخليج إلى الرياض قبل مدة، وأنه رجع ولم يحقق مطلبه في الحصول على مركز في ساحل البحر سواء في البحرين أو الدمام، مما جعله يلعب دوراً مريباً في إثارة الفتنة بين الأمير عبدالله بن فيصل وأخيه الأمير سعود، حيث بات يمده بالسلاح والرجال، ثم تحدثت الرسالة بعد ذلك عن وصول قوات والي بغداد والبصرة بقيادة نافذ باشا ومقابلته للأمير عبدالله بن فيصل وعدم الوفاء بوعده وهو تسليم الاحساء والقطيف، ويذكر الأمير عبدالله أنه خرج من الأحساء ولا زال يبعث الرسائل لولاة بغداد والبصرة ويستحثهم على الوفاء بعهدهم ووعدهم إياه، وهذه الأحـــداث كما تذكر المصادر التاريخية حدثت في منتصف سنة ١٢٨٨هـ/١٨٧١م[٥٨]، مما يعني لنا أن رسالة الأمير عبدالله بن فيصل تلك قد أرسلت إلى الخديوي إسماعيل باشا قبل خلعه، وأن هذه الرسالة كتبها الأمير عبدالله للخديوي في مصر تأكيداً للعلاقة القوية التي تربط دولته مع حكومة مصر العثمانية، وهو يريد من خلال هذه العلاقة أن يتوسط خديوي مصر عند رجال الدولة العثمانية في الأستانة أو في بغداد والبصرة .

بيد أن الأحداث التي عصفت بالدولة السعودية الثانية في أواخر القرن الثالث عشر كانت أكبر بكثير من أن تُقيم علاقات قوية ومتوازنة وحسنة مع حكومة مصر العثمانية .

وقد شعر خديوي مصر بهذا الموضوع وكتب رسالة قوية إلى أمير مكة ووالي الحجاز يستحثهم في تأديب القبائل التي بدأت تنشر الخوف وتقطع السبيل في وسط الجزيرة العربية وأطرافها وفي مقدمتهم شيخ شـمر محمد بن عبدالله بن رشيد [٥٩]، والذي برزت

شخصيته في ضوء هذه المتغيرات .

مما سبق يتضح لنا أن علاقات الدولة السعودية الثانية مع حكومة مصر العثمانية قد مرت بعدة مراحل مختلفة ومتباينة، ففي فترة حكم الإمام فيصل الأولى كان الشك والخوف هو المسيطر على ذهن محمد علي باشا في مصر، ولم يفكر في إقامة علاقات سلمية مع أئمة الدولة السعودية الثانية، بل أرسل الحملات العسكرية تباعاً للقضاء على هذه الدولة وقادتـها .

لكن مؤتمر لندن الشهير قلّم أظافر محمد علي باشا في الجزيرة العربية وأرغمه على سحب عساكره من نجد، وعاد الإمام فيصل بن تركي وبدأت فترة حكمة الثانية ومع هذه الفترة تسارعت الأحداث، فأصبح والي مصر هو إبراهيم باشا وضعفت القوى العقلية عند محمد علي باشا ونُحّي عن الحكم، ولم يستمر إبراهيم باشا طويلاً في الولاية التي انتقلت إلى عباس باشا الأول وهذه المتغيـرات ساعدت على استقرار العلاقات بين الدولتين وتميزت علاقاتـهما بالهدوء والثقة على حد ما، وهذا الحال استمر طوال فترة حكم سعيد باشا الذي خلف عباس باشا الأول .

وعندما تولى إسماعيل باشا ازدهرت هذه العلاقات وزاد نموها، وأصبحت الثقة بين الدولتين متبادلة، وأبرزت الوثائق التاريخية الجانب المضئ من هذه العلاقات الحسنة، غير أن الأحداث التاريـخية التي عصفت بالدولة السعودية الثانية بعد وفاة الإمام فيصل بن تركي سنة ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، أوقفت قسراً نمو العلاقات مثلما أوقفت نمو الدولة السعودية الثانية .

والله الـهـادي إلـى سـواء السبـيـل .

الـهـوامـش

1- Hat Humayune - No.19557 . II . c.1246.H.

2- Document : F.O.78/373.No.20.PP.89-90 , XC/A/61064 .

٣- عثمان بن عبدالله بن بشر : عنوان المجد في تاريخ نجد، الجزء الثاني، ص٩٧ – حققه وعلق عليه عبدالرحمن بن عبداللطيف بن عبدالله آل الشيخ، الطبعة الرابعة، الرياض، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ٢٧، مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز .

٤- ابن بشر : المصدر السابق، ج٢، ص١٢٤ .

؛ مخطوطة مقبل العبدالعزيز الذكير – ج١ – ص ١٢٩ – مكتبة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، برقم ١٦٩ تاريخ – تصويراً من مكتبة معهد الدراسات الإسلامية – جامعة بغداد برقم ٥٦٩-٥٧١ .

٥- ابن بشر : المصدر السابق، ج٢، ص١٢٥ .

٦- د.فائق حمدي طهبوب : تاريخ البحرين السياسي ١٧٨٣-١٨٧٠م ص١٧٤ – منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٣م .

٧- ابن بشر : المصدر السابق، ج٢، ص ١٣٤-١٣٥ .

٨- جون.ب.كيلي : بريطانيا والخليج ١٧٩٥-١٨٧٠م، ترجمة محمد أمين عبدالله،ج١، ص ٥٠٠ مطبوعات سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة .ب.ت.ن.

٩- ابن بشر : المصدر السابق، ج٢، ص١٣٧ .

؛ مخطوطة : رسالة في تراجم آل سعود ... جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، رقم ١٤٦٨ تاريخ – ست ورقات، مصورة عن المكتبة الظاهرية بدمشق رقم ١٠٧٤٣ عام – الورقة الرابعة صفحة ٦ .

١٠- ابن بشر : المصدر السابق، ج٢، ص١٤٠ .

؛ جون.ب.كيلي : المصدر السابق، ص٥٠٣ .

١١- ابن بشر : المصدر السابق، ج٢، ص١٥٨-١٧٢ .

؛ مخطوطة مقبل الذكير : ج٣، ص ٢٩٩ .

؛ فريد مصطفى ابو عز الدين : آل سعود في التاريخ، ص٤٢، طبعة ١٣٥٣هـ/١٩٣٤م مكتبة دارة الملك عبدالعزيز بالرياض

12- Hurewitz.J.C.:Diplomacy in The

Near and Middle,East,Vol, 1.Pp116-119 " أنظر نص الوثيقة باللغة الإنجليزية في الملحق الأول من ملاحق البحث "

13- Document : F.O.78/404 .P.99.22/2/1840.

؛ وثيقة تركي، إرادة رقم ٢١، محفظة ٢٦٧ عابدين، محافظ الحجاز رقم ٨، دار الوثائق القومية بالقاهرة .

؛ وثيقة تركي،٢ أصلية،١٠٥ حمراء،محفظة ٢٧٠ عابدين،محافظ الحجاز رقم ١٠،دار الوثـائق القوميـة بالقاهرة .

١٤- وثيقة عثمانية رقم ٧/١١٨ ذوات الحجاز، ١٣٥/٢٣٣ ذوات، من الجناب العالي في ١٢ ربيع الأول ١٢٥٦هـ، دار الوثائق القومية بالقاهرة .

؛ وثيقة عثمانية رقم ٧/١٢٠ ذوات الحجاز، ١/١٣٤ ذوات، الاسكندرية في ٢٥ربيع الأول ١٢٥٦هـ، دار الوثائق القومية بالقاهرة .

؛ وثيقة عثمانية رقم ١٣٥/٢٣٨ دارة الملك عبدالعزيز بالرياض .

؛ وثيقة عثمانية رقم ٤٨ أصلية، ١١٤ حمراء، محفظة ٢٦٩ عابدين في ٢٤ رجب سنة ١٢٥٦هـ، دار الوثائق القومية بالقاهرة .

١٥- سنت جون فلبي : تاريخ نجد ودعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب السلفية، تعريب عمر الديراوي، ص١٩٤، منشورات المكتبة الأهلية ببيروت .ب.ت.ن.

١٦- لويس بيلي : رحلة إلى الرياض والأوراق الخاصة، ترجمة د.عيسى أمين، ص٦٧-٧٤، مؤسسة الأيام للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، البحرين، ١٩٩٦م .

؛ أمين الريحاني : نجد وملحقاته وسيرة عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل فيصل آل سعود – ملك الحجاز ونجد وملحقاتا – ص٩٦، منشورات الفاخرية – الرياض – الطبعة الخامسة ١٩٨١م .

١٧- محمد جلال كشك : السعوديون والحل الإسلامي – مصدر الشرعية للنظام السعودي – ص١٩٩-٢٠٠ الطبعة الرابعة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م المطبعة الفنية بالقاهرة .

١٨- مخطوطة : رسالة في تراجم آل سعود، ص٥-٦، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة برقم ١٤٦٨ تاريخ .

١٩- محمد جلال كشك : المرجع السابق، ص٢٠٠-٢٢٦ .

؛ د.محمد بن عبدالله السلمان : الأحوال السياسية في القصيم في عهد الدولة السعودية الثانية ١٢٣٨-١٣٠٩هـ/١٨٢٣-١٨٩١م، ص١٣٩-١٤٢، رسالة دكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميـة بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م المطابع الوطنية – عنيزة – القصيم .

؛ سيد محمد ابراهيم : تاريخ المملكة العربية السعودية، ص١٦٩، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

- ويذكر ابن بشر في كتابه عنوان المجد في تاريخ نجد، ج٢، ص٢٠٧ : " أن خروج الإمام فيصل ابن تركي تم بالتعاون مع بعض طوارفهم وانهم نزلوا بالحبال من القلعة التي ترتفع عن الأرض اكثر من سبعين ذراعاً، فحفظهم الله ووصلوا إلى الأرض من غير مكروه واعمى الله عنهم الأبصار "، وقد شاركه في الرأي أمين الحلواني في مـختصره لتاريخ آل عثمان بن سند الوائلي المسمى " مطالع السعود بطيب الوالي داود " ص١٠٥ .

٢٠- مخطوطة مقبل العبدالعزيز الذكير :ج٣،ص٧١،مكتبة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى – مكة المكرمة برقم ١٧٤ تاريخ، تصويراً من مكتبة معهد الدراسات الإسلامية – جامعة بغداد برقم ٥٦٩-٥٧١ .

؛ مخطوطة إفادة الأنام بذكر أخبار بلد الله الحرام، تأليف عبدالله بن محمد غازي الهندي – ج٢،ص١٠٦-١٠٧ مكتبة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى – مكة المكرمة .

٢١- وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني في إسطنبول – مسائل مهمة برقم ٢٤٣٣ وتـاريخ ٧ صفر ١٢٥٩هـ " أنظر نص الوثيقة باللغة العثمانية في الملحق الثاني من ملاحق البحث " .

؛ وثيقة عثمانية من الأرشيف العثمـانى في إسطنبول–مسائل مهمة برقم ٢٤٣٧ وتاريخ ١٥ صفر ١٢٥٩هـ

٢٢- وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني في إسطنبول – مسائل مهمة برقم ١٧٩٩ وتاريخ ٤ جمادى

الثاني ١٢٥٩هـ " أنظر نص الوثيقة باللغة العثمانية في الملحق الثالث من ملاحق البحث " .

٢٣- وثيقة عثمانية من الأرشيف العثماني في إسطنبول – جودت داخلية برقم ١٩٨٦ بتاريخ ١١ رجب ١٢٥٩هـ " أنظر نص الوثيقة باللغة العثمانية في الملحق الرابع من ملاحق البحث " .

٢٤- د.عبدالفتاح حسن أبو عليه : الدولة السعودية الثانية ١٢٥٦-١٣٠٩هـ،ص٨٦-٨٨، منشورات مؤسسة الأنوار للنشر والتوزيع، الرياض، ب.ت.ن.

٢٥- د.عبدالله الصالح العثيمين : تاريخ المملكة العربية السعودية، ج١، ص٢٥٨، الطبعة السادسة،١٤١٦هـ/١٩٩٥م دار العبيكان للنشر، الرياض .

٢٦- الأمير سعود بن هذلول : تاريخ ملوك آل سعود، ص٢٥، ط١، ١٣٨٠هـ/١٩٦١م مطابع الرياض .

٢٧- ابن بشر : المصدر السابق، ج٢، ص٢٠٧-٢٠٨ .

؛ مخطوطة مقبل الذكير : ج٣، ص ٧١-٧٢ .

٢٨- إبراهيم بن صالح بن عيسى : تاريخ بعض الحوادث الواقعة في نجد ووفيات بعض الأعيان وأنسابهم وبناء بعض البلدان من ٧٠٠-١٣٤٠هـ ص ١٦٧، منشورات دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض، ب.ت.ن.

٢٩- د.محمد عبدالله السلمان : الأحوال السياسية في القصيم ...، ص ١٦٣-١٦٤ .

٣٠- ابن بشر : المصدر السابق، ج٢، ص٢٤٠-٢٤١ .

٣١- ابن بشر : المصدر السابق، ج٢، ص ٢٤١-٢٤٢ .

٣٢- مخطوطة مقبل الذكير : ج١، ص١٣٢ .

؛ ابراهيم بن صالح بن عيسى : المرجع السابق، ص ١٧٠ .

٣٣- د.عبدالفتاح حسن أبو عليه : الدولة السعودية الثانية، ١٢٥٦-١٣٠٩هـ، ص١٥٢ المرجع السابق .

٣٤- عبدالرحمن الرافعي : عصر محمد علي، ص٥٧٣، ط٤، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، دار المعارف بمصر.

؛ عبدالرحمن الرافعي : عصر اسماعيل، ج١، ص١٠-١٢،ط٢، ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م مكتبة النهضة المصرية، القاهرة .

٣٥- سيد محمد ابراهيم : المرجع السابق، ص ١٦٩ .

٣٦- كارل بروكلمان : تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه امين فارس، منير البلعبكي، ص٥٥٦، الطبعة التاسعة يوليو ١٩٨١م، دار العلم للملايين – بيروت .

٣٧- محمد جلال كشك : المرجع السابق، ص٢٢٧، هامش ٢١ .

38- Dickson,(H.R.P.) : Kuwait and her Neighbours , PP.123-124.London,1956 .

٣٩- عبدالرحمن الرافعي : عصر اسماعيل، ج١، ص١٢-١٣ .

٤٠- ابراهيم بن عيسى : عقد الدرر فيما وقع في نجد من الحوادث في آخر القرن الثالث عشر وأول الرابع عشر، ص١٠٩، حققه وعلق عليه عبدالرحمن بن عبداللطيف بن عبدالله آل الشيخ، طبع على نفقة وزارة المعارف بالمملكة العربية السعودية .

٤١- أرسل مع الهدية قصيدة للقاضي علي بن الحسين الحفظي يذكر فيها مفاخر قومه، فرد عليه الشيخ أحمد بن علي بن مشرف بقصيدة طويلة أشاد فيها بمآثر آل سعود وأمجادهم ومناصرتم للإسلام وجهادهم لأعدائه ومنها :

بشيــر سعــاد جــاء نــحوك فأســعــد — وقــد وعــدت وصــلاً فأوفــت بــموعــد
فقــر بــليل الوصــل عينــاً وطالــمــا — بيــت لذكراهــا بلــيلــه ارمــــــــد
لقــد أصبحت فــي الغانيــات فريــــدة — كمــا انفــــرد الوالــي بحــزم وســــؤدد
حليــف المعالي فيــصل ناصــر الــــهدى — مذيــق العـــدى كــأس الــردى بالــمهنــد
لقــد ســاد أبنــاء الــزمــان وفــاقهــم — بعفــو وإقــدام وكـــف لــه نـــــــدى

أنظر ابن عيسى : المرجع السابق، ص١٠ وهامش ص ١٠-١١ .

٤٢- عبدالرحمن الرافعي : عصر اسماعيل، ج١، ص٢٠ .

٤٣- عبدالرحمن الرافعي : المرجع السابق، ص٤١ .

٤٤- كارل بروكلمان : المرجع السابق، ص٥٧٧-٥٨١ .

؛ عبدالرحمن الرافعي : المرجع السابق، ص٦٧-٧٧ .

٤٥- رئاسة مجلس الوزراء – الأرشيف العثماني – إسطنبول – وثيقة عثمانية – إرادة داخلية برقم ٣٤٤٢٨ – رسالة من الأمير عبدالله بن فيصل إلى الشريف عبدالله بن محمد بن عون بتاريخ ٢٩ رمضان سنة ١٢٧٩هـ .

٤٦- دفتر رقم ١٩٠١ قديم – ٥ حديث، ديوان المعية السنية عربي، قيد الأوامر العلية الصادرة للأقاليم، دار الوثائق القومية بالقاهرة .

٤٧- دفتر رقم ١٩٠١ قديم – ٥ حديث، ديوان المعية السنية عربي، قيد الأوامر العلية الصادرة للأقاليم، دار الوثائق القومية بالقاهرة .

٤٨- د.محمد محمود السروجي : موقف مصر إزاء بعض مشاكل شبه الجزيرة العربية في الستينات من القرن التاسع عشر، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٧، سنة ١٩٥٨م، مطبعة الرسالة، عابدين، القاهرة ص٧٥-٧٧ .

٤٩- وثيقة رقم ٨/١٢٨ ذوات، ١٤٤/١ ذوات – محافظ الذوات – محفظة رقم ١، ن٤٢، ٧٣ دار الوثائق القومية بالقاهرة " أنظر نص الوثيقة باللغة العربية في الملحق الخامس من ملاحق البحث ".

٥٠- وثيقة رقم ٨/١٥٩ ذوات، دار الوثائق القومية بالقاهرة – ودارة الملك عبدالعزيز بالرياض ١٣٦/٢٩٧ ذوات .

٥١- وثيقة رقم ٨/١٦٦ ذوات، دار الوثائق القومية بالقاهرة – ودارة الملك عبدالعزيز بالرياض ١٣٦/٣١١ ذوات .

٥٢- دفتر ١٩١١ أوامر كريمة، ص٣٢ – دار الوثائق القومية بالقاهرة .

٥٣- د.عبدالله بن صالح العثيمين : تاريخ المملكة العربية السعودية، ج١، ص٢٨٢ .

٥٤- ابراهيم بن عيسى : عقد الدرر ... ص٤٦

؛ ابراهيم بن عيسى : تاريخ بعض الحوادث الواقعة في نجد، ص١٧٧ .

؛ فريد مصطفى ابو عز الدين : آل سعود في التاريخ ص٤٢، طبعة ١٣٥٣هـ/١٩٣٤م – مكتبة دارة الملك عبدالعزيز – الرياض .

؛ أمين الريحاني : نجد وملحقاته ...، ص٩٧ .

؛ لويس موزيل A Lois musil : آل سعود – دراسة في تاريخ الدولة السعودية – ترجمه عن الألمانيـة د.سعيد فائز السعيد،ص ١٠٨، الدار العربية للموسوعات، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م

؛ بينما يذهب لويس بيلي Lewis Pelly في كتابه – رحلة إلى الرياض ... ص ٨٦-٨٧ إلى أن الإمـام فيصل بن تركي توفي في الثالث عشر من شهر رجب سنة ١٢٨٢هـ / ٢ ديسمبر ١٨٦٥م .

٥٥- الأمير سعود بن هذلول : المرجع السابق، ص٢٦ .

٥٦- ابراهيم بن عيسى : عقد الدرر ... ص ٤٧ .

٥٧- وثيقة رقم ٢ محفظة ١٩ بحر برا – تركي – نجد ٢/١٩ دار الوثائق القومية بالقاهرة .

٥٨- ابراهيم بن عيسى : عقد الدرر ... ص٦٥-٦٦ .

؛ ابراهيم بن عيسى : تاريخ بعض الحوادث الواقعة في نجد ... ص١٨٠-١٨١ .

٥٩- دفتر المهمة رقم ٨٧٧ صفحة رقم ٩ بتاريخ ١٤ ربيع الثاني ١٢٩٥هـ دار الوثائق القومية بالقاهرة.

الوثائق والمصادر والمراجع

أولاً: الوثائق:

أ – الوثائق العثمانية من أرشيف رئاسة مجلس الوزراء – الأرشيف العثماني في إسطنبول :

- Osmanli ARŞivi DaiRE BAŞKANLIĞI.

١- *تصنيف* خط همايون – وثيقة واحدة – Hat Humayune -

٢- *تصنيف* إرادة مسائل مهمة – ثلاث وثائق – IRade-Mesăil-I Műhimme -

٣- تصنيف جودت داخلية – وثيقة واحدة CeVdet-Dăhiliy -

٤- تصنيف إرادة داخلية – وثيقة واحدة IRade - Dăhiliy -

ب – الوثائق العثمانية من دار الوثائق القومية بالقاهرة، ودارة الملك عبدالعزيز بالرياض :

١- وثيقة رقم ٧/١١٨ ذوات الحجاز – ١٣٥/٢٣٣ ذوات .

٢- وثيقة رقم ٧/١٢٠ ذوات الحجاز – ١/١٣٤ ذوات .

٣- وثيقة رقم ٤٨ أصلية، ١١٤ حمراء – محفظة ٢٦٩ عابدين .

٤- وثيقة تركي إرادة رقم ٢١، محفظة ٢٦٧ عابدين، محافظ الحجاز رقم ٨ .

٥- وثيقة تركي ٢ أصلية، ١٠٥ حمراء، محفظة ٢٧٠ عابدين، محافظ الحجاز رقم ١٠ .

٦- ديوان المعية السنية عربي، دفتر رقم ١٩٠١ قديم – ٥ حديث – قيد الأوامر العلية الصادرة للأقاليم

٧- ديوان المعية السنية عربي، دفتر رقم ١٩٠١ قديم – ٥ حديث – قيد الأوامر العلية الصادرة للأقاليم

٨- وثيقة رقم ٨/١٢٨ ذوات، ١٤٤/١ ذوات – محافظ الذوات – محفظة رقم ١، ن٤٢، ٧٣ .

٩- وثيقة رقم ٨/١٥٩ ذوات، وبرقم ١٣٦/٢٩٧ ذوات بدارة الملك عبدالعزيز بالرياض .

١٠- وثيقة رقم ٨/١٦٦ ذوات، وبرقم ١٣٦/٣١١ ذوات – بدارة الملك عبدالعزيز بالرياض .

١١- وثيقة رقم ١٣٥/٢٣٨ بدارة الملك عبدالعزيز بالرياض .

١٢- دفتر ١٩١١ أوامر كريمة، ص٣٢ .

١٣- وثيقة رقم ٢ محفظة ١٩ بحر برا – تركي – نجد ٢/١٩ .

١٤- دفتر المهمة رقم ٨٧٧ صفحة رقم ٩ .

ج – الوثائق الإنجليزية – دار السجلات البريطانية العامة :

- English , Documents ...

- Public Recorde Office " Foreign Office " .F.O.

1- Document : F.O. 78/373 No.20 . pp 89-90

2- Document : F.O. 78/404 P.99

ثانياً : المصادر والمخطوطات :

١- عثمان بن عبدالله بن بشر : عنوان المجد في تاريخ نجد، حققه وعلق عليه عبدالرحمن بن عبداللطيف بن عبدالله آل الشيخ، الطبعة الرابعة، الرياض، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز.

٢- إبراهيم بن صالح بن عيسى : تاريخ بعض الحوادث الواقعة في نجد ووفيات بعض الأعيان وأنسابهم وبناء بعض البلدان من ٧٠٠-١٣٤٠هـ، منشورات دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض، ب.ت.ن.

٣- إبراهيم بن صالح بن عيسى : عقد الدرر فيما وقع في نجد من الحوادث في آخر القرن الثالث عشر وأول الرابع عشر، حققه وعلق عليه عبدالرحمن بن عبداللطيف بن عبدالله آل الشيخ، طبع على نفقة وزارة المعارف الرياض – ب.ت.ن.

٤- مخطوطة رسالة في تراجم آل سعود – معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة – برقم ١٤٦٨ تاريخ .

٥- مخطوطة مقبل العبدالعزيز الذكير : معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى – بمكة المكرمة – برقم ١٦٩ تاريخ، ورقم ١٧٤ تاريخ .

٦- مخطوطة إفادة الأنام بذكر أخبار البلد الحرام، تأليف عبدالله بن محمد غازي الهندي – مكتبة معهد البحوث العلمية – بجامعة أم القرى – بمكة المكرمة .

ثالثاً : المراجع العربية والمعربة :

١- أمين الريحاني : نجد وملحقاته وسيرة عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل فيصل آل سعود – ملك الحجـاز ونجد وملحقاتها – منشورات الفاخرية بالرياض، الطبعة الخامسة ١٩٨١م .

٢- جون.ب.كيلي : بريطانيا والخليج ١٧٩٥-١٨٧٠م، ترجمة محمد أمين عبدالله، مطبوعات سلطنة عمان، مطابع عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ب.ت.ن .

٣- الأمير سعود بن هذلول : تاريخ ملوك آل سعود، ط١، ١٣٨٠هـ/١٩٦١م مطابع الرياض .

٤- سنت جون فلبي : تاريخ نجد ودعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب السلفية، تعريب عمر الديراوي، منشورات المكتبة الأهلية – بيروت، ب.ت.ن.

٥- سيد محمد إبراهيم : تاريخ المملكة العربية السعودية، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

٦- عبدالرحمن الرافعي : عصر محمد علي، دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

٧- عبدالرحمن الرافعي : عصر إسماعيل، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م .

٨- عبدالفتاح حسن أبو علية : الدولة السعودية الثانية ١٢٥٦-١٣٠٩هـ منشورات مؤسسة الأنوار للنشر والتوزيع، الرياض، ب.ت.ن.

٩- عبدالله الصالح العثيمين : تاريخ المملكة العربية السعودية، دار العبيكان للنشر – الرياض، الطبعة السادسة ١٤١٦هـ/١٩٩٥م .

١٠- فائق حمدي طهبوب : تاريخ البحرين السياسي ١٧٨٣-١٨٧٠م منشورات ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٣م .

١١- فريد مصطفى أبو عز الدين : آل سعود في التاريخ، طبعة ١٣٥٣هـ/١٩٣٤م ب.م.ن. – مكتبة دارة الملك عبدالعزيز بالرياض .

١٢- كارل بروكلمان : تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس، منير البعلبكي، الطبعة التاسعة، يوليو ١٩٨١م دار العلم للملايين، بيروت .

١٣- لويس بيلي : رحلة إلى الرياض والأوراق الخاصة، ترجمة د.عيسى أمين، مؤسسة الأيام للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، البحرين، ١٩٩٦م .

١٤- لويس موزيل : آل سعود – دراسة في تاريخ الدولة السعودية – ترجـمه عن الألمانية د.سعيد فائز السعيد، الدار العربية للموسوعات، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م .

١٥- محمد جلال كشك : السعوديون والحل الإسلامي، المطبعة الفنيـة بالقـاهرة، الطبعـة الرابعـة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

١٦- محمد عبدالله السلمان : الأحـوال السياسـية في القصيم في عهـد الدولـة السـعودية الثانيـة ١٢٣٨-١٣٠٩هـ - المطابع الوطنية عنيزة القصيم، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .

رابعاً : المراجع الأجنبية :

1- Hurewitz.J.C.:Diplomacy in The Near and Middle,East,Vol, 1.Pp116-119

2- Dickson,(H.R.P.) : Kuwait and her Neighbours , PP.123-124.London,1956 .

الملاحــق

١- الملحق الأول : معاهدة لندن التي وقعتها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية في الخامس عشر من جمادى الأولى سنة ١٢٥٦هـ الموافق الخامس عشر من يوليو سنة ١٨٤٠م نقلاً عن :

- Hurewitz.J.C:Diplomacy in The Near and Middle,East,Vol,1 .PP. 116-119

٢- الملحق الثاني : رسالتين من الوالي العثماني في جدة عثمان باشا إلى الصدارة العظمى في الأستانة عن الحالة في نجد وخروج الإمام فيصل بن تركي من مصر وتبعات ذلك .

٣- الملحق الثالث : قرار مجلس أحكام العدلية في عاصمة الدولة العثمانية في إسطنبول حول الأوضاع السياسية داخل الجزيرة العربية بعد خروج الإمام فيصل بن تركي من مصر .

٤- الملحق الرابع : خطاب الوالي العثماني في جدة إلى حكومة محمد علي باشا في مصر حول تحركات الإمام فيصل بن تركي في نجد وأهـمية متابعته، رغم ثقة الوالي المذكور في شخصية الإمام فيصل بن تركي وإدراكه للأسباب الكامنة وراء خروجه من مصر .

٥- الملحق الخامس : رسالة خديوي مصـر إسـمـاعيل باشـا إلى الإمـام فيصـل بن تركـي بتاريخ ٢٥ ذي الحجة سنة ١٢٨٠هـ وفيها يظهر تطور العلاقات بين الدولتين ومدى الثقة المتبادلة بينهما وحاجة بعضهما إلى بعض .

(الملحق الأول من ملاحق البحث - ص ٣٠ -

who shall commit an act contrary to the present regulations be the object of Divine malediction, and be deprived forever of every kind of [protection] happiness.

49. CONVENTION (LONDON) FOR THE PACIFICATION OF THE LEVANT: AUSTRIA, GREAT BRITAIN, PRUSSIA AND RUSSIA WITH THE OTTOMAN EMPIRE

15 July–17 September 1840

(Ratifications exchanged, London, 17 September 1840)

[Convention and attached instruments signed on 15 July 1840 from Great Britain, *Parliamentary Papers, 1841*, vol. 29, pp. 691–93, 696–98, 700; self-denying protocol signed in London on 17 September 1840 from Thomas Erskine Holland, comp., *The European Concert in the Eastern Question* (Oxford, 1885), p. 97]

An Anglo-Russian rapprochement over the Eastern Question was reached in the last week of December 1839. Tsar Nicholas I agreed to abandon Russia's preferential position, as defined at Hünkâr Iskelesi (Doc. 40), by assenting to Palmerston's condition that the fleets of Russia and the maritime powers should be allowed simultaneous entry into the Sea of Marmara, as an exceptional measure in case of need to defend the integrity of the Ottoman Empire. In return, Palmerston accepted the Russian condition that the powers should act in concert in the Ottoman-Egyptian dispute. The British government did not endorse these arrangements for more than six months and then only after Palmerston had threatened to resign, for with France still giving its blessing to Mehmed 'Ali the action implied the dissolution of the existing Anglo-French alliance. At the meeting of 8 July 1840 when the British Cabinet took the decision in support of Palmerston, Lords Clarendon and Holland formally appended their dissent to the minute communicated to Queen Victoria (text in Sir H. Maxwell, *The Life and Letters of . . . [the] Fourth Earl of Clarendon* (London, 1913), vol. 1, pp. 196–97; and H. Temperley, *England and the Near East*, pp. 486–88). The principal instruments were signed a week later; to these were added a self-denying protocol on 17 September 1840. Sir C. Webster, *The Foreign Policy of Palmerston 1830–1841*, vol. 2, pp. 644–94; Temperley, *op. cit.*, pp. 111–16; F. Charles-Roux, *Thiers et Méhémet-Ali*, chaps. 1–3; Maxwell, *op. cit.*, vol. 1, chaps. 7–8; also references to Doc. 52.

1. CONVENTION

ART. 1. His Highness the Sultan having come to an agreement with their Majesties the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland, the Emperor of Austria, King of Hungary and Bohemia, the King of Prussia, and the Emperor of all the Russias, as to the conditions of the arrangement which it is the intention of His Highness to grant to Mehemet Ali, conditions which are specified in the Separate Act hereunto annexed; Their Majesties engage to act in perfect accord, and to unite their efforts in order to determine Mehemet Ali to conform to that arrangement; each of the High Contracting Parties reserving to itself to co-operate for that purpose, according to the means of action which each may have at its disposal.

ART. 2. If the Pasha of Egypt should refuse to accept the above-mentioned arrangement, which will be communicated to him by the Sultan, with the concurrence of Their aforesaid Majesties; Their Majesties engage to take, at the request of the Sultan, measures concerted and settled between Them, in order to carry that arrangement into effect. In the meanwhile, the Sultan having requested his said Allies to unite with him in order to assist him to cut off the communication by sea between Egypt and Syria, and to prevent the transport of troops, horses, arms, and warlike stores of all kinds, from the one province to the other; Their Majesties the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland, and the Emperor of Austria, King of Hungary and Bohemia, engage to give immediately to that effect, the necessary orders to their naval Commanders in the

Mediterranean. Their said Majesties further engage, that the naval Commanders of their squadrons shall, according to the means at their command, afford, in the name of the Alliance, all the support and assistance in their power to those subjects of the Sultan who may manifest their fidelity and allegiance to their Sovereign.

ART. 3. If Mehemet Ali, after having refused to submit to the conditions of the arrangement above-mentioned, should direct his land or sea forces against Constantinople, the High Contracting Parties, upon the express demand of the Sultan, addressed to their Representatives at Constantinople, agree, in such case, to comply with the request of that Sovereign, and to provide for the defence of his throne by means of a co-operation agreed upon by mutual consent, for the purpose of placing the two Straits of the Bosphorus and Dardanelles, as well as the Capital of the Ottoman Empire, in security against all aggression.

It is further agreed, that the forces which, in virtue of such concert, may be sent as aforesaid, shall there remain so employed as long as their presence shall be required by the Sultan; and when His Highness shall deem their presence no longer necessary, the said forces shall simultaneously withdraw, and shall return to the Black Sea and to the Mediterranean, respectively.

ART. 4. It is, however, expressly understood, that the co-operation mentioned in the preceding Article, and destined to place the Straits of the Dardanelles and of the Bosphorus, and the Ottoman Capital, under the temporary safeguard of the High Contracting Parties against all aggression of Mehemet Ali, shall be considered only as a measure of exception adopted at the express demand of the Sultan, and solely for his defence in the single case above-mentioned; but it is agreed, that such measure shall not derogate in any degree from the ancient rule of the Ottoman Empire, in virtue of which it has at all times been prohibited for ships of war of Foreign Powers to enter the Straits of the Dardanelles and of the Bosphorus. And the Sultan, on the one hand, hereby declares that, excepting the contingency above-mentioned, it is his firm resolution to maintain in future this principle invariably established as the ancient rule of his empire; and as long as the Porte is at peace, to admit no foreign ship of war into the Straits of the Bosphorus and of the Dardanelles; on the other hand, their Majesties the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland, the Emperor of Austria, King of Hungary and Bohemia, the King of Prussia, and the Emperor of all the Russias, engage to respect this determination of the Sultan, and to conform to the above-mentioned principle. . . .

2. SEPARATE ACT

§ 1. His Highness promises to grant to Mehemet Ali, for himself and for his descendants in the direct line, the administration of the Pashalic of Egypt; and His Highness promises, moreover, to grant to Mehemet Ali, for his life, with the title of Pasha of Acre, and with the command of the fortress of St. John of Acre, the administration of the southern part of Syria, the limits of which shall be determined by the following line of demarkation:—

This line, beginning at Cape Ras-el-Nakhora, on the coast of the Mediterranean, shall extend direct from thence as far as the mouth of the river Seisaban, at the northern extremity of the Lake of Tiberias; it shall pass along the Western shore of that Lake, it shall follow the right bank of the river Jordan, and the western shore of the Dead Sea; from thence it shall extend straight to the Red Sea, which it shall strike at the northern point of the Gulf of Akaba, and from thence it shall follow the western shore of the Gulf of Akaba, and the eastern shore of the Gulf of Suez, as far as Suez.

The Sultan, however, in making these offers, attaches thereto the condition, that Mehemet Ali shall accept them within the space of ten days after communication thereof shall have been made to him at Alexandria, by an agent of His Highness; and that Mehemet Ali shall, at the same time, place in the hands of that agent the necessary instructions to the Commanders

of his sea and land forces, to withdraw immediately from Arabia, and from all the Holy Cities which are therein situated; from the Island of Candia; from the district of Adana; and from all other parts of the Ottoman Empire which are not comprised within the limits of Egypt, and within those of the Pashalic of Acre, as above defined.

§ 2. If within the space of ten days, fixed as above, Mehemet Ali should not accept the above-mentioned arrangement, the Sultan will then withdraw the offer of the life administration of the Pashalic of Acre; but His Highness will still consent to grant to Mehemet Ali, for himself and for his descendants in the direct line, the administration of the Pashalic of Egypt, provided such offer be accepted within the space of the ten days next following; that is to say, within a period of twenty days, to be reckoned from the day on which the communication shall have been made to him; and provided that in this case also, he places in the hands of the agent of the Sultan, the necessary instruction to his military and naval Commanders, to withdraw immediately within the limits, and into the ports of the Pashalic of Egypt.

§ 3. The annual tribute to be paid to the Sultan by Mehemet Ali, shall be proportioned to the greater or less amount of territory of which the latter may obtain the administration, according as he accepts the first or the second alternative.

§ 4. It is, moreover, expressly understood, that, in the first as in the second alternative, Mehemet Ali (before the expiration of the specified period of ten or of twenty days), shall be bound to deliver up the Turkish Fleet, with the whole of its crews and equipments, into the hands of the Turkish Agent who shall be charged to receive the same. The Commanders of the Allied Squadrons shall be present at such delivery.

It is understood, that in no case can Mehemet Ali carry to account, or deduct from the tribute to be paid to the Sultan, the expences which he has incurred in the maintenance of the Ottoman Fleet, during any part of the time it shall have remained in the ports of Egypt.

§ 5. All the Treaties, and all the laws of the Ottoman Empire, shall be applicable to Egypt, and to the Pashalic of Acre, such as it has been above defined, in the same manner as to every other part of the Ottoman Empire. But the Sultan consents, that on condition of the regular payment of the tribute above-mentioned, Mehemet Ali and his descendants shall collect, in the name of the Sultan, and as the delegate of His Highness, within the provinces of the administration of which shall be confided to them, the taxes and imposts legally established. It is moreover understood, that in consideration of the receipt of the aforesaid taxes and imposts, Mehemet Ali and his descendants shall defray all the expences of the civil and military administration of the said provinces.

§ 6. The military and naval forces which may be maintained by the Pasha of Egypt and Acre, forming part of the forces of the Ottoman Empire, shall always be considered as maintained for the service of the State.

§ 7. If, at the expiration of the period of twenty days after the communication shall have been made to him (according to the stipulation of § 2), Mehemet Ali shall not accede to the proposed arrangements; and shall not accept the hereditary Pashalic of Egypt, the Sultan will consider himself at liberty to withdraw that offer, and to follow, in consequence, such ulterior course as his own interests, and the counsels of his Allies may suggest to him.

§ 8. The present Separate Act shall have the same force and validity, as if it were inserted, word for word, in the Convention of this date. It shall be ratified, and the ratifications thereof shall be exchanged at London at the same time as those of the said Convention. . . .

3. PROTOCOL

In affixing his signature to the Convention of this date, the Plenipotentiary of the Sublime Ottoman Porte declared:

That in recording by Article IV. of the said Convention the ancient rule of the Ottoman Empire, by virtue of which, it has been at all times forbidden to Foreign Vessels of War to enter within the Straits of the Dardanelles and of the Bosphorus, the Sublime Porte reserves to itself, as heretofore, to deliver passes to light vessels under Flag of War, which may be employed according to custom, for the service of the correspondence of the Legations of Friendly Powers.

The Plenipotentiaries of the Courts of Great Britain, Austria, Prussia, and Russia, took note of the above Declaration, for the purpose of communicating it to their respective Courts.

4. RESERVED PROTOCOL

The Plenipotentiaries of the Courts of Great Britain, Austria, Prussia, Russia, and Turkey, having, in virtue, of their full powers, concluded and signed this day a Convention between their respective Sovereigns, for the pacification of the Levant;

Considering that, in consequence of the distances which separate the Capitals of their respective Courts, a certain space of time must necessarily elapse before the ratifications of the said Convention can be exchanged, and before orders founded thereupon can be carried into execution;

And the said Plenipotentiaries being deeply impressed with the conviction, that by reason of the present state of things in Syria, the interests of humanity, as well as the grave considerations of European policy which constitute the object of the common solicitude of the Contracting Parties to the Convention of this day, imperiously require that, as far as possible, all delay should be avoided in the accomplishment of the pacification which the said Convention is intended to effect;

The said Plenipotentiaries, in virtue of their full powers, have agreed, that the preliminary measures mentioned in Article II. of the said Convention, shall be carried into execution at once, without waiting for the exchange of the ratifications; the respective Plenipotentiaries recording formally, by the present Instrument, the consent of their Courts to the immediate execution of these measures.

It is moreover agreed between the said Plenipotentiaries, that His Highness the Sultan will proceed immediately to address to Mehemet Ali, the communication and offers specified in the Separate Act annexed to the Convention of this day.

It is further agreed, that the Consular Agents of Great Britain, Austria, Prussia, and Russia, at Alexandria, shall place themselves in communication with the Agent whom His Highness may send thither to communicate to Mehemet Ali the above-mentioned offers; that the said Consuls shall afford to that Agent all the assistance and support in their power; and shall use all their means of influence with Mehemet Ali, in order to persuade him to accept the arrangement which will be proposed to him by order of His Highness the Sultan.

The Admirals of the respective squadrons in the Mediterranean shall be instructed to place themselves in communication with the said Consuls on this subject.

5. SELF-DENYING PROTOCOL

The Plenipotentiaries of the Courts of Great Britain, Austria, Prussia, and Russia, after having exchanged the ratifications of the Convention concluded on the 15th of July last, have resolved, in order to place in its true light the disinterestedness which has guided their Courts in the conclusion of that Act, to declare formally:

That in the execution of the engagements resulting to the Contracting Powers from the above-mentioned Convention, those Powers will seek no augmentation of territory, no exclusive influence, no commercial advantage for their subjects, which those of every other nation may not equally obtain.

The Plenipotentiaries of the Courts above-mentioned have resolved to record this Declaration in the present Protocol.

The Plenipotentiary of the Ottoman Porte, in paying a just tribute to the good faith and disinterested policy of the allied Courts, has taken cognizance of the Declaration contained in the present Protocol, and has undertaken to transmit it to his Court.

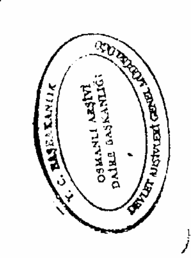
[illegible]

٧ صفر ١٢٥٩

– وثيقة عثمانية - الأرشيف العثماني - إسطنبول

ـــ تسلسلة رقم ٢٤٣٣٢

الملحق الثاني من ملاحق البحث - ص ٣٢ -



وثيقة عثمانية - الأرشيف العثماني - إسطنبول -
مسائل مهمة رقم ٢٤٣٧
= الملحق الثاني ضمن ملاحق البحث - ص ٢٣ -

معروض عبد صداقتمندلريدر كه

مصرده اولان شيخ فيصلك اولان فراراتمش اولان بارالق ايكى مجبنده حضرتلرينك والىسى مصر دولتلو اولوب امیری نجد اسبق

حضرتلری پاشا عثمانه دولتلو والىسى جده دار نقصبوننه اولدیغی مناسب جبلی درعلیه اولهرق رهینه قرنداشنك و اولاد

مشار اليه قلمزی عاليلری حضور تقديم لفاً اوللده بيورلق اصفانه لری مآلی مطورسـ تحريرات برقطعه ايدن توارد طرفدن

مبنى اهميته زياده مزبورك خصوصی نظراً سنه افاده اولان واقع شفاهاً كتخداسنك اولان كلمش درسعادته حضرتلرينك

وسمديك عزيمت ايتمش بالذات جانبنه منوره مدينهٔ بودفعه حضرتلری مشار اليه ضمننده اجرلسی و مذاكره ايجابنك

دنى فريقه اقتضاى اجراى سرعت اشعارينك اشبو مأمول الرجا قوياً اولدیغی موقوف وتوثيقنه ربط صورتنه برحسن

ايلمكسزين كسب برصورت بشقه دخی قرنداشی اولان مصرده و بولنمسى وقتنده دوانقا ايلمش وباده تاكيد اولديغنى

ايجابنك سرعت اجرلسی بك اهم كورنمش اولمغين اولبابده امر و فرمان حضرت من له الامركدر

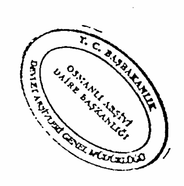
— وثيقة عثمانية - الأرشيف العثماني - استانبول
مسائل مهمة رقم ٢٤٣٧
= الملحق الثاني من ملاحق البحث - ص ٣٤ -

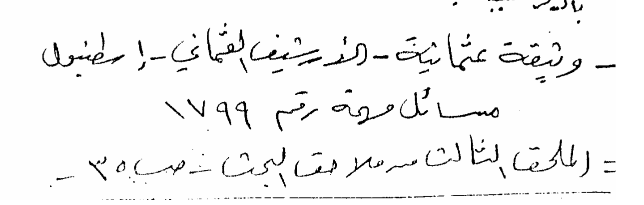
معلوم عالی بیورلدیغی اوزره نجد امارتی خصوصنه دائر جده والیسی عطوفتلو عثمان پاشا حضرتلری طرفندن مقدمجه بالتواتر مجلس والای خاص

بیورلمش اولدیغندن تحریرات واورادن ... شامل قلمه النان برقطعه مضبطه ده بیان واشعار اولندیغی اوزره

بوندن اقدم نجد امیری بولنان خالد بکک ... عبدالله مشایخ عربانی ... امیرلک نجده اقامتنجه

[illegible]

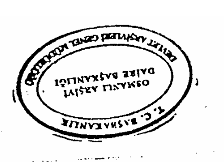




– وثيقة عثمانية – الأرشيف العثماني – إسطنبول

مسائل مصرية رقم ١٧٩٩

= الملحق الثالث من ملاحق البحث – ص ٣٥ –



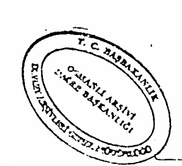
سنتلو همتلو کریم الشیما دولتلو عنایتلو عاطفتلو ابتدا افندم حضرتلری

[illegible]

- وثيقة عثمانية - الأرشيف العثماني - إسطنبول
مسائل مهمة رقم ١٧٩٩
- الملحق الثالث [illegible]

دولتلو عنايتلو عاطفتلو رأفتلو ولي النعم بي منتهام افندم حضرتلري

[illegible]



— وثيقة عثمانية - الأرشيف العثماني - إسطنبول
جودت داخلية رقم ١٩٨٦

= الملحق الرابع من ملاحق البحث - ص ٣٧ -

صاحب المعالي والمفاخر والمجد حضرة الأمير فيصل امير ولايات نجد زيد اقباله

غب اهدا تسليمات زهية زاهرة واسدا تحيات بهية باهرة تبلغها هذه النميقة المعلنة باكيد المحبة والمراسلة المنبأة عن خالص الصحبة فالباعث لتحريره هو الابتدا بما يجب من المعلومية بصحتكم والثاني الاعلام بما نعلم انه بالمكاتبة عنه تهتز همتكم المعلومة الى تلقيه والسعي في مقتضياته بما لا يمكن استقصاؤه بالوصف وهو كما لا يخفى حضرتكم ما حل بجهة اليمن من تمرد بعض الاشقيا وما تجمعوا عليه من العيث والفساد وسلب الراحة والامنية ومن المقرر المعلوم ان درأ المفاسد مقدم على جلب المصالح وتلك الجهة وان لم تكن تحت حكومة هذا الطرف لكن بالنظر لوصلة الارتباط بالدولة العلية يجب الاجتهاد من كل طرف بحسب ما يمكن في تأديب من تعدى وبغى وسلك سبيل الضلال وغوى هذا فضلا عن ان اتحاد الامم الاسلامية هو ما يعضد امورها وواجب على الجميع الاتفاق في ردع الاشرار والاشقيا وانقيادهم الى طريق الرشد لاجل الامن العام ودوام الراحة للرعايا وبداعي هذا المهم الضروري سيرسل من هذا الطرف مأمور مخصوص وعساكر لقمع هذه الفتنة واخماد نيران تلك الحركة الغير مرضية ومن القديم مأكد ومثبوت انتساب حضرتكم لمحبة الجهة المصرية والقيام بقضا ما يلزم لها من الاشغال فزيادة لاظهار ذلك اردنا احاطة حضرتكم بما حصل به الشروع من هنا وغاية المأمول ان ما يلزم للعساكر المرسلة من هذا الطرف من المساعدات من جهة جنابكم سوا كان في تسهيل امورهم او قضا لوازمهم بصبر جراه بوقته وما يبرز من همتكم في هذا المقصد المستحسن يكون داعيا لظهور ثمرات اجتهادكم واعلان نسبة المحبة المأكدة من السابق لهذه الجهة هذا ما لزم اعلام حضرتكم به والسلام تحريرا في ٢٥ شهر الحجة ١٢٤٨

٤٢

وثيقة رقم ٨/١٢٨ ذوات ٢/١٤٤ ذوات - محافظ الذوات - محفظ رقم ١، ن ٢٤٢٧٣ (؟)

دار الوثائق القومية بالقاهرة. (الملحق الخامس من ملاحق البحث - ص)